القيمة المضافة لإبرام اتفاق دولي

بشأن التعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست)

1. **ما الذي يُعد، وما الذي لا يُعد اتفاقًا دوليًا بشأن التعاون مع يوروجست؟**

يبرم الاتحاد الأوروبي الاتفاقات الدولية بشأن التعاون مع يوروجست مع البلدان المعنية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتُشكّل هذه الاتفاقات **أساسًا قانونيًا لتبادل البيانات الشخصية التشغيلية بين يوروجست والسلطات المختصة في البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بطريقة منهجية**، أي دون الحاجة إلى إجراء تقييمات داخلية معقدة لكل حالة على حدة بشأن المخاطر المرتبطة بنقل هذه البيانات.

ولا تحل هذه الاتفاقات الدولية محل الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف بشأن التعاون القضائي - القائمة منها أو المستقبلية - بين البلدان الثالثة والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما أنها لا تحل محل التعاون القائم على المعاملة بالمثل.

2. **نطاق التعاون بموجب الاتفاق**

تتيح ولاية يوروجست التعامل مع **مجموعة متنوعة من طلبات المساعدة** المتصلة بالتحقيق في **أي جريمة جنائية خطيرة تكون إحدى يمة جنائية خطيرة اعدة بالمثلة أو المتعددة الأ والمقاضاة عليها ، سواء كانت** هذه الطلبات ثنائية أو متعددة الأطراف، بسيطة أو معقدة، رسمية أو غير رسمية.

3. **ما الذي تُقدّمه يوروجست**

يمكن ليوروجست **تسهيل التنفيذ السريع لطلبات** التعاون القضائي المُقدّمة من البلدان الثالثة إلى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والعكس بالعكس، على سبيل المثال:

- متابعة حالة التنفيذ مع السلطات المختصة في البلد المطلوب منه، عبر المكتب الوطني لذلك البلد في يوروجست؛
- تنظيم اجتماعات ومراكز تنسيقية في مقر يوروجست في لاهاي بين السلطات المختصة في البلدان المعنية لمناقشة سبل المضي قدمًا، والاتفاق على استراتيجيات تحقيق مشتركة، وتنسيق إجراءات التحقيق؛
- (أ) تقديم التحليل القانوني والتفسير خلال الاجتماعات؛
- تيسير إنشاء فرق التحقيق المشتركة وتمويلها.

من خلال إتاحة التبادل المنهجي للبيانات الشخصية التشغيلية، يُمهّد الاتفاق الدولي الطريق لتعيين مدعٍ عام معني بشؤون الاتصال **في يوروجست**، يمكنه التواصل مباشرةً مع البلدان الوطنية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في قضايا محددة. وبذلك ستكون يوروجست بمثابة بوابة للتعاون مع جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بلغة تفاهم واحدة، بالإضافة إلى أكثر من 80 ولاية قضائية أخرى، وذلك من خلال المدعين العامين المعنيين بشؤون الاتصال الآخرين المعتمدين لدى يوروجست ، وشبكة نقاط الاتصال الواسعة التابعة لها.

- ✓ يُباشر المدعون العامون المعنيون بشؤون الاتصال مهامهم من مقر يوروجست، حيث يُوفّر لهم مساحة مكتبية وخدمات اتصالات آمنة.
- ✓ يعمل المدعون العامون المعنيون بشؤون الاتصال جنبًا إلى جنب مع زملائهم من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ونظرائهم من البلدان الثالثة الأخرى، لتقديم الدعم في التحقيقات عبر الحدود التي تشمل بلدانهم.
- ✓ يمكن للمدعين العامين المعنيين بشؤون الاتصال المشاركة في الاجتماعات التشغيلية والاستراتيجية.
- ✓ يتمتع المدعون العامون المعنيون بشؤون الاتصال بإمكانية الوصول إلى الأدوات والمرافق التشغيلية التابعة ليوروجست.
- ✓ تُكفل حرمة وثائق المدعين العامين المعنيين بشؤون الاتصال بموجب الاتفاق، كما يحتفظون بملكية المعلومات التشغيلية التي قاموا بنقلها عبر يوروجست.

إن إقامة **اتصالات شخصية مباشرة مع 26 عضوًا وطنيًا و 12 من المدعين العامين** المعنيين بشؤون الاتصال تُتيح التغلب على العقبات التقليدية التي تواجه التعاون، مثل الحواجز اللغوية أو الافتقار إلى المعرفة بالنظم القضائية في البلدان الأخرى، مما يتيح التصرف بسرعة وحل القضايا في الاجتماعات الحضورية.

وتستضيف يوروجست أيضًا **العديد من الشبكات القضائية** - شبكة الخبراء الوطنيين المعنية بفرق التحقيق المشتركة (شبكة JITs)، والشبكة القضائية الأوروبية (EJN)، والشبكة الأوروبية للجريمة المنظمة القضائية (EJOCN)، والشبكة الأوروبية للجرائم الإلكترونية القضائية (EJCN) ، وشبكة مقاضاة جرائم الإبادة الجماعية ، بالإضافة إلى العديد من مجموعات التركيز - فريق التركيز الخاص بالمدعين العامين المعني بتهريب المهاجرين، وفريق التركيز الخاص بالمدعين العامين المعني بالاتجار بالبشر، وفريق التركيز الخاص بالمدعين العامين المعني بغسل الأموال واسترداد الموجودات. وبالتالي يصبح من الأسهل التواصل مع هذه الشبكات والحصول على المعلومات والمشورة المتخصصة والوصول إليها. وقد تكون الاتصالات المباشرة مع أمانة شبكة فرق التحقيق المشتركة مفيدة بشكل خاص، نظرًا لأن الأمانة تتولى إدارة تمويل هذه الفرق، بما في ذلك مع البلدان الثالثة.

بالإضافة إلى مشاريع أخرى، تتولى يوروجست تنفيذ مشروع **العدالة الأورومتوسطي**، الذي يوفر دعمًا إضافيًا مخصصًا لبلدان المنطقة الأورومتوسطية، بهدف تعزيز تعاونها في مكافحة الجرائم الخطيرة التي تؤثر على المنطقتين بشكل أكثر فعالية.

4. **الخدمات والمرافق** المتاحة في يوروجست

من أجل تيسير التعاون القضائي، وضمن حدود بنيتها التحتية ووفقًا لتوفر الموارد، تقدم يوروجست مجموعة واسعة من الخدمات والتسهيلات بموجب اتفاق دولي، منها:

- مساحة مكتبية للمدعي العام المعني بشؤون الاتصال؛
- نظام آمن للمباني والاتصالات (كمبيوتر محمول آمن، وبريد إلكتروني، وشبكة إنترنت داخلية)؛
- إمكانية استخدام قاعات اجتماعات مجهزة بأحدث وسائل الاتصال، بما في ذلك المؤتمرات عبر الفيديو؛
- إمكانية الاستفادة من خبرة يوروجست في معالجة القضايا في مجالات محددة، مثل الجرائم الإلكترونية، أو استرداد الموجودات، أو الاتجار بالبشر أو الإرهاب؛
- إمكانية الاستفادة من الخبرة المتعلقة بفرق التحقيق المشتركة، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة المالية؛
- إمكانية المشاركة في اجتماعات الكلية والاجتماعات الاستراتيجية وأنشطة مجموعات العمل التابعة لها؛
- سهولة الوصول إلى وكالات وهيئات الاتحاد الأوروبي الأخرى التي تعمل معها يوروجست، مثل اليوروبول وEPPO.

5. **الآثار المترتبة على البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي**

يجب أن يتوفر لدى البلد **مستوى كافٍ من الحماية للبيانات الشخصية**..

وفيما يتعلق بوظيفة المدعي العام المعني بشؤون الاتصال المُعيّن، ينبغي أن يكون **مدعيًا عامًا خاضعًا للقانون الوطني لبلده الأصلي** فيما يتعلق بوضعه القانوني، وأن يمتلك مستوى جيدًا في اللغة الإنجليزية. وينبغي أن يتمتع بصلاحيات قضائية كافية داخل أراضي بلده الأصلي تُمكّنه من أداء مهامه، كما يجب أن تكون لديه صلاحية التصرف لدى السلطات القضائية الأجنبية. ومن المتوقع أيضا أن تتاح للمدعين العامين المعنيين بشؤون الاتصال إمكانية الوصول إلى المعلومات الواردة في سجلاتهم الجنائية الوطنية وفي أي سجلات أخرى لبلدانهم ، بنفس القدر الذي يتمتع به المدعون العامون المعنيون بشؤون الاتصال ذوو الكفاءة المماثلة.